

"كان بإمكان الحكومة وقف ما حدث"

العنف الطائفي والانتهاكات التي تلتها في ولاية أراكان في بورما

ملخص

اندلعت في يونيو/حزيران 2012 أعمال عنف طائفي دامية في ولاية أراكان غربي بورما، بين طائفة الأراكان البوذية، ومسلمي الروهينغيا (وكذلك مسلمين من غير الروهينغيا). اندلع العنف بعد ظهور تقارير بتعرض سيدة من الأراكان في 28 مايو/أيار للاغتصاب والقتل في بلدة رامري، بحسب المزاعم، على يد ثلاثة رجال مسلمين. ظهرت تفاصيل الجريمة على المستوى المحلي في منشورات تحريضية، وفي 3 يونيو/حزيران قامت مجموعة كبيرة من طائفة الأراكان بقرية تونغوب، بإيقاف حافلة وقتلوا بقسوة عشرة مسلمين كانوا على متن الحافلة. تأكدت هيومن رايتس ووتش أن قوات الشرطة المحلية والجيش على مقربة من المكان لم تفعل شيئاً ووقفت تتفرج دون أن تتدخل.

في 8 يونيو/حزيران قام الآلاف من الروهينغيا بأعمال شغب في بلدة مونغداو بعد صلاة الجمعة، فقتلوا عدداً غير معروف من الأراكان، وحطموا ممتلكات للأراكان. ثم انتشرت أعمال العنف في سيتوي، عاصمة ولاية أراكان، والمناطق المحيطة بها.

قامت عصابات من الأراكان والروهينغيا على حد سواء بمداهمة قرى وأحياء لم يسبق أن شهدت أي أحداث، فقتلوا السكان وحطموا وأحرقوا البيوت والمتاجر ودور العبادة. وفي ظل تواجد الأمن الحكومي القليل أو المنعدم لوقف العنف، سلّح الناس أنفسهم بالسيوف والحراب والعصي والقضبان المعدنية والسكاكين وغيرها من الأسلحة البدائية من أجل تنفيذ العدالة بأنفسهم. تم تدمير مساحات شاسعة من ممتلكات الطائفتين. وقد زعمت الحكومة أن 78 شخصاً قد قُتلوا - وهو عدد مُحافظ بلا شك - بينما نُشرد أكثر من 100 ألف آخرين عن بيوتهم. وأدت تقارير الإعلام التهييجية المعادية للمسلمين والدعاية السلبية ضدهم على المستوى المحلي إلى تأجيج العنف.

في الفترة إثر تقارير الاغتصاب والقتل وقبل اندلاع العنف، تصاعدت التوترات إلى حد بعيد في ولاية أراكان. لكن قال أفراد من الطائفتين لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات البورمية لم توفر أية حماية ولا يبدو أنها اتخذت أية إجراءات لاستباق العنف.

وفي 10 يونيو/حزيران، خوفاً من انتقال أحداث العنف خارج ولاية أراكان، أعلن الرئيس البورمي ثين سين عن حالة الطوارئ، وأحال السلطة المدنية إلى الجيش البورمي في المناطق المتأثرة بالأحداث داخل الولاية. في ذلك التوقيت بدأت موجة من العنف المُنسق من قبل أجهزة أمنية مختلفة ضد تجمعات الروهينغيا. على سبيل المثال، وصف أفراد من الروهينغيا في حي نارزي – أكبر منطقة للمسلمين في سيتوي، وفيها 10 آلاف مسلم – وصفوا كيف أحرقت عصابات الأراكان بيوتهم في 12 يونيو/حزيران فيما وقفت الشرطة وقوات "لون ثين" شبه العسكرية تطلق عليهم الذخيرة الحية. وفي شمالي ولاية أراكان، قام حرس الحدود "قوات الناساكا" والجيش والشرطة وقوات "لون ثين" بارتكاب أعمال قتل واعتقالات جماعية ونهب بحق الروهينغيا.

في أعقاب تلك الأحداث طالب قيادات وأبناء طائفة الأراكان في سيتوي بالطرد الجبري للمسلمين من المدينة، بينما بادر رهبان بونديون بتنظيم حملة مقاطعة، إذ طالبوا السكان البونديين بعدم دخول علاقات ودية مع المسلمين أو العمل والتجارة معهم.

* * *

بناء على 57 مقابلة أجرتها هيومن رايتس ووتش في بورما وبنغلادش مع أفراد من الأراكان والروهينغيا وآخرين، يصف هذا التقرير الأحداث الأولية وأعمال العنف التي تلتها من قبل الأراكان والروهينغيا، ودور قوات الأمن الحكومية التي أخفقت في التدخل لوقف العنف الطائفي والتي شاركت بشكل مباشر في الانتهاكات. يتناول التقرير أيضاً قيام حكومة بورما بتهجير الروهينغيا جبراً وبشكل تمييزي بعد فترة طويلة من شعور الروهينغيا بالتجاهل والإهمال.

وصف عدد كبير من الشهود ل هيومن رايتس ووتش كيف أخفقت الحكومة البورمية في توفير الحماية لأي من الجانبين في أيام العنف الأولى، وأن الأراكان وقوات الأمن المحلية تعاونوا في أعمال الحرق والعنف ضد الروهينغيا في سيتوي وفي البلدات ذات الكثافة السكانية الإسلامية الكبيرة شمالي ولاية أراكان.

هناك سيدة من الأراكان، وهي أم لخمسة أطفال تبلغ من العمر 31 عاماً، وصفت كيف دخلت مجموعة كبيرة من الروهينغيا قريتها على مشارف سيتوي يوم 12 يونيو/حزيران أو نحوه وكيف قتلوا زوجها. قالت إن الحكومة لم توفر أي قدر من الأمن. "قتلوه هناك في القرية. تم فصل نراعه عن جسده وكان رأسه ينفصل عن جسده. كان يبلغ من العمر 35 عاماً". وقال رجل من الأراكان من سيتوي يبلغ من العمر 40 عاماً: "لم تساعنا الحكومة. لم يكن معنا طعام ولا مأوى ولا أمان [حيث هربنا]، لكننا حمينا أنفسنا بالعصي والسلاح الأبيض".

وصف رجل من الروهينغيا من سيتوي، ويبلغ من العمر 36 عاماً، كيف شاركت قوات الأمن في العنف: "بدأوا [عصابة من الأراكان] في إحراق البيوت. عندما حاول الناس إطفاء النار، راحت القوات شبه العسكرية تطلق النار علينا. وقاموا بضرب الناس بعصي كبيرة". وقال رجل من الروهينغيا من نارزي: "كنت على مسافة أمتار قليلة، على الطريق، ورأيتهم [الشرطة] يصيبون برصاصهم ستة أشخاص على الأقل، سيدة وطفلين وثلاثة رجال. أخذت الشرطة جثثهم".

قال سكان من المنطقة إن بعد بدء أحداث العنف الطائفي، أجرت قوات أمن الولاية مدهامات وعمليات تمشيط منهجية ومسيئة في البلدات التي يكثر فيها المسلمون، شمالي ولاية أراكان، بزعم أنهم يبحثون عن مشتبهين بهم من المتورطين في أعمال الشغب من الروهينغيا. بين 12 و24 يونيو/حزيران، دخلت قوات الأمن القرى المحيطة ببلدة مونغداو، وأطلقوا النار على الروهينغيا ونهبوا ممتلكات وقبضوا على رجال وصبية، وأخذوهم إلى أماكن غير معلومة أغلبهم محتجزين فيها منذ القبض عليهم بمعزل عن العالم الخارجي. قال أقارب للمعتقلين لـ هيومن رايتس ووتش إنهم لم يسمعوا عن أقاربهم منذ أخذتهم قوات الأمن على متن الشاحنات وابتعدت بهم.

هناك رجل من الروهينغيا يبلغ من العمر 22 عاماً، فر من قوات الأمن التي دخلت قريته، قرية كامبو في 26 يونيو/حزيران، قال لـ هيومن رايتس ووتش: "كنا نهرب من القرية، نمر ببرك المياه في الشارع [بسبب الأمطار الموسمية] فأطلقوا النار علينا على قارعة الطريق. رأيت 17 شخصاً يسقطون بالرصاص وتسعة منهم صبية وشبان صغار. شارك في الحملة شرطة مونغداو وقوات لون ثين وقوات الناساكا... كانت الجثث متناثرة في الشارع، ولا أعرف ماذا حدث لها بعد ذلك لأنني جريت حتى لا يعقلوني. كان صوت طلقات الرصاص مستمراً لا ينقطع".

أدى العنف الطائفي والانتهاكات التي تلت أحداث العنف إلى ظهور احتياجات إنسانية تتطلب التدخل العاجل، بالنسبة للأراكان والروهينغيا على حد سواء. أدت القيود المفروضة على الوصول لهذه المناطق المتأثرة إلى إعاقة وصول المساعدات والاستجابة للزُمة إلى حد بعيد، لا سيما في المناطق الشمالية بولاية أراكان. تعرض العاملون بالأمم المتحدة ومنظمات إنسانية لاعتقالات وتهديدات وأعمال ترهيب. وفي وقت توجد فيه حاجة ماسة لعملهم، اضطروا إلى وقف نشاطهم تقريباً.

وفرت منظمات محلية الغذاء والتياب والدواء والمأوى للسكان الأراكان المشردين، بدعم من مانحين محليين بالأساس، لكن كان حظ الروهينغيا أقل. تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى أشخاص من الروهينغيا في سيتوي، كانوا يعيشون محتبئين منذ أسابيع، خشية أن يعتدي عليهم الأراكان إذا خرجوا إلى العلن. كانت قدرتهم على ارتياد الأسواق والحصول على الغذاء والعمل محدودة نظراً لمخاطر الخروج إلى الأماكن العامة.

هناك روهينغيا آخرون يعيشون في مخيمات أعدها الجيش على عجل، وفي الأدغال، وهناك من يلتمسون الأمان في آخر أحياء المسلمين المتبقية في سيتوي. الجيش البورمي يقيد تنقلاتهم إلى حد بعيد، بحجة حمايتهم، لكن العديدين منهم زالت تعوزهم المساعدات الكافية، كما أن حالة مخيمات النازحين داخلياً متدهورة تحت ضغط الازدحام والأمطار الموسمية الغزيرة.

قال بعض مسلمي الروهينغيا في مخيمات النازحين ل هيو من رايتس ووتش إن بعض الجنود البورميين أبدو معهم قدراً كبيراً من التعاطف ونهبوا إلى الأسواق نيابة عنهم لشراء الأرز والمستلزمات الأخرى، لكن استعدادهم لهذا التعاون توقف مع مرور الوقت. رفض الجنود مساعدة الروهينغيا بشكل غير رسمي في شراء الطعام مرتبط بحملة شنّها رهبان بوذيون من الأراكان - وهم أكثر الأفراد احتراماً في مجتمع الأراكان المحلي - إذ وزعوا منشورات تطالب بفصل المسلمين عن البوذيين وتطالب الأراكان باستبعاد المسلمين بكل الأشكال. ورد في أحد المنشورات: "إنهم يأكلون أرزنا ويقيمون إلى جوار بيوتنا. سوف ننفصل عنهم. نحتاج لحماية الأراكان... لا نريد أي اتصال بالمسلمين بالمرّة".

في أواخر يونيو/حزيران صرحت الحكومة الوطنية بتقييم مشترك للحالة الطارئة أجرته هيئات الأمم المتحدة ومنظمات إغاثة، مما مكّن المنظمات من فهم أبعاد الأزمة والاحتياجات العاجلة المرتبطة بها. إلا أن المنظمات لم تتمكن من تقييم الحالة في بعض أجزاء شمال ولاية أراكان. كانت القدرة على وصول المساعدات الإنسانية محدودة بسبب الحكومة البورمية وبسبب السكان الأراكان الغاضبين الذين يزعمون أن المنظمات ركزت جهودها بالأساس على الروهينغيا على مدار السنوات مع تجاهل مشكلة الأراكان.

بينما تورطت قوات الأمن المتواجدة في ولاية أراكان في بعض انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة، فقد اتخذ الجيش في بعض الأحيان خطوات إيجابية. في الأيام الأولى للعنف، كان لتواجد الجيش في سيتوي أثراً إيجابياً على الأحداث ورحب به الطرفان. شاهدت هيو من رايتس ووتش وحدات للجيش في سيتوي تلعب دوراً بناءً في وقف العنف أواخر يونيو/حزيران إذ قامت بحراسة مجموعات من الروهينغيا المشردين ودعت بشكل علني إلى نزع أسلحة السكان. كما شهدت هيو من رايتس ووتش على مرافقة قوات من الجيش لجماعات من الروهينغيا عبر شوارع عاصمة الولاية أواخر يونيو/حزيران، لأخذ متعلقات شخصية من بيوتهم وشراء أغراض من متاجر المدينة، قبل إعادتهم إلى مواقع مخيمات النازحين، لكن لم تتمكن من معرفة إن كان هذا يتم كجزء من الواجبات التي تلتزم بها القوات، أم بمقابل مادي.

وفي الوقت نفسه، تعاون الجيش مع عناصر أخرى من أجهزة الأمن في المداهمات الموسعة في أنحاء شمالي ولاية أراكان. طبقاً لرجل من الروهينغيا يبلغ من العمر 27 عاماً فر من بلدة مونغداو: "جاء الجيش وتحدث مع كبير القرية، وقالوا له أن يعطيهم أسماء من شاركوا في أعمال العنف. فتشوا البيوت بيتاً بيتاً، فاعتقلوا بعض الناس. من كانوا على القائمة التي معهم، لا يعرف أحد أين ذهبوا، ومن ليسوا على القائمة يمكن الإفراج عنهم مقابل نقود".

كثيراً ما حدثت مصادمات بين الروهينغيا - ويُقدر عددهم بثمانمائة ألف إلى مليون نسمة - والأراكان في بورما، في شؤون الحياة اليومية، ولطالما كانت بين الطرفين عداوة متبادلة. قامت الحكومات البورمية المتعاقبة بالتمييز ضد الروهينغيا، الذين أكدت الحكومات أنهم أجنب ولا حقوق لهم في العيش في بورما، وهو الرأي الذي يؤيده الكثير من الأراكان. كانت تلك هي سياسة الدولة منذ عام 1982، عندما صدر قانون الجنسية على يد الحكومة العسكرية في ذلك التوقيت، وقضى باستبعاد الروهينغيا من الحصول على الجنسية البورمية، مما جعلهم بدون جنسية.

انعدام الجنسية بالنسبة للروهينغيا أسهم في التوترات في ولاية أراكان. بموجب القانون، المواطنون كاملو حقوق المواطنة هم من ينتمون إلى واحدة من "الأعراق الوطنية" الكثيرة في بورما، وهي لا تشمل الروهينغيا، أو من لهم أجداد كانوا يعيشون في البلاد من قبل عام 1823، العام الذي شهد بداية الاحتلال البريطاني للمنطقة التي أصبحت الآن ولاية أراكان. من لم يتمكنوا من توفير "أدلة دامغة" على أن أجدادهم استوطنوا بورما قبل 1823 يُحرمون من حقوق المواطنة الكاملة. يواجه الروهينغيا قيوداً على حرية التنقل والحق في التعليم والعمل، وهي حقوق مكفولة لغير المواطنين والمواطنين بموجب القانون الدولي. من المرجح أن يواجه الآلاف من الروهينغيا النازحين مخاطر الجوع وربما المجاعة بشكل سنوي دون تدخل من برنامج الأمم المتحدة للغذاء.

أصبحت المشاعر المعادية للروهينغيا والمسلمين - الذين لطالما كانوا جزءاً من النسيج السياسي والاجتماعي في بورما - أقوى بكثير منذ اندلاع العنف في يونيو/حزيران. عادة ما يشير مسؤولي الحكومة البورمية إلى الروهينغيا بمسمى "البنغاليون"، و"من يُدعون بالروهينغيا"، أو بكلمة "كالار"، ولها ترجمات كثيرة ذات دلالات مهينة. يواجه الروهينغيا عداوة كبيرة من المجتمع البورمي بشكل عام، بما في ذلك من المدافعين عن الديمقراطية منذ زمن طويل وأفراد الأعراق القومية الأخرى الذين خضعوا هم أنفسهم للاضطهاد من الدولة البورمية من قبل.

أثناء جولة أوروبية - هي أول رحلة للخارج منذ 24 عاماً - خلال الأزمة، وصفت أيقونة الديمقراطية والزعيمة بالمعارضة، أونغ سان سو كي بالخطأ العنف الطائفي في ولاية أراكان بأنه نتيجة لإخفاق الحكومة في تطبيق قوانين الهجرة. قالت إنها "لا تعرف" إن كان يجب اعتبار الروهينغيا بورميين، مما أعطى مصداقية للآراء الشعبوية المنتشرة بأن الروهينغيا أجنب أو "دخلاء". ألمحت لأن "بعضهم" مستوفون لشروط قانون الجنسية، وأعلنت أن سبب المشكلة هو عدم الوضوح في القانون.

هناك عدد من نشطاء الديمقراطية البارزين الآخرين أدلوا بتصريحات لها أثر تهييج المشاعر المعادية للروهينغيا. في مطلع يونيو/حزيران، تحدث الناشط المؤيد للديمقراطية البارز كو كو غي في مؤتمر صحفي في رانجون، وأنكر بشكل قاطع أن الروهينغيا جماعة إثنية تتبع بورما. ومع تصديقه على أن الإثنية ليست من مطالب الجنسية، فقد لام "المهاجرين غير

الشرعيين القادمين من بنغلادش "على العنف الطائفي وأيضاً" الاستفزات السيئة من المجتمع الدولي"، مشيراً إلى اهتمام الغرب بالروهينغيا. وقال: "هذه الجهود والتدخلات من الدول الكبرى في هذه القضية دون فهم كامل للجماعات الإثنية في بورما، تُرى على أنها تمس بسيادة أمتنا".

لم تكن إساءة معاملة الروهينغيا عملاً يقتصر على بورما؛ إذ تظهر في ردود الفعل اللإنسانية وغير القانونية من قبل سلطات بنغلادش المجاورة لبورما. التمس الروهينغيا اللجوء في بنغلادش بالسفر بحراً في قوارب خشبية رثة الحال، أو بعبور الحدود من عند نهر ناف، أو من مسارات أخرى. في جنوب بنغلادش هناك نحو 30 ألف لاجئ من الروهينغيا يعيشون هناك منذ عقود في اثنين من أسوأ مخيمات اللاجئين حالاً في العالم، وهناك ما يُقدر عددهم بأربعين ألفاً يعيشون فيما يسمونه "مخيمات غير رسمية"، ونحو 160 ألفاً آخرين يعيشون بعيداً عن المخيمات. لكن عندما اندلع العنف الطائفي في يونيو/حزيران، قامت حكومة بنغلادش في مخالفة لالتزامات الدولية نحو طالبي اللجوء، بأمر حرس حدودها وقواتها البحرية بمنع أي أحد من عبور الحدود. الرجال والنساء والأطفال الروهينغيا الذين يصلون إلى الشاطئ ويتوسلون الرحمة من سلطات بنغلادش، يُعادون إلى البحر في قواربهم الهشة أثناء موسم الأمطار الموسمية، مما يعرضهم لخطر الغرق أو الاضطهاد في بورما. ليس من المعروف عدد القتلى في عمليات الإعادة بحراً هذه.

ومن تمكنوا من الوصول إلى بنغلادش يختبئون، مع غياب الحماية الرسمية من قبل حكومة بنغلادش أو الأمم المتحدة وعدم قدرة المنظمات الإنسانية على الوصول إليهم، نتيجة لقرارات سياسية للحكومة البنغلادشية.

التوصيات الأساسية:

في 10 يونيو/حزيران، خاطب الرئيس ثين سين الأمة قائلاً: "نحن نكرس لكرهية وأعمال انتقام لا نهاية لها عندما نقتل بعضنا، ربما ينتشر الخطر أكثر، وقد لا يقتصر على ولاية أراكان. إذا حدث هذا فلتعرفوا أنه سيؤدي إلى خسارة فادحة لديمقراطيتنا الوليدة واستقرارنا وتنميتنا". تصريحه هذا يستحق الترحيب، وقد ساعد في تهدئة الموقف. لكن في 12 يوليو/تموز ظهر أن الرئيس ينضم للآراء المتطرفة المعادية للروهينغيا عندما قال إن "الحل الوحيد" هو طرد الروهينغيا إلى بلدان أخرى أو إلى مخيمات في الخارج، وذلك بإدارة وكالة الأمم المتحدة للاجئين، والواضح أنه كان يشير إلى مخيمات اللاجئين التي تشرف عليها الوكالة في بنغلادش. وقال: "سوف نبعدهم إذا قبلت دول أخرى بهم"، وأضاف: "هذا في رأينا حل الأزمة". سرعان ما رفضت وكالة الأمم المتحدة للاجئين عرضه وقالت إنها "وكالة للاجئين لا نشارك عادة في خلق أزمات للاجئين".

كان ثين سين محقاً في أن هذه الاضطرابات واستمرار الانتهاكات على يد قوات الأمن قد تؤدي إلى تفريغ جهود الإصلاح الديمقراطي من محتواها، وأن تنتشر المشكلة إلى أجزاء أخرى من البلاد، مع تزايد خوف الأقليات الإثنية الأخرى من التزام

الحكومة المُعلن بتحسين العلاقات بالأقليات الإثنية. هذا الاضطهاد الصريح لأقلية قد يُصعب أكثر على الحكومات المانحة والجهات الدولية ومؤسسات التمويل الدولية أن تمضي قدماً في منح التنمية. إذا كانت الحكومة تريد أن تُرى بصفقتها حكومة إصلاحية تستحق قدراً كبيراً من المساعدات الدولية والاستثمارات والدعم، كما تريد، فعليها أن تكبح جماح قواتها الأمنية وتنتهي السياسات والممارسات التمييزية والتصريحات العنصرية ضد مجموعة سكانية مستضعفة كما ظهر. كما يتعين على الحكومة الالتزام بإصلاح قانون الجنسية التمييزي الذي عفى عليه الزمن. لا يمكن للروهينغيا، ولا يجب أن يطلب منهم، هجر بيوتهم، ولا بد أن يصبحوا مستحقون للمواطنة على قدم المساواة بغيرهم من الجماعات الإثنية في بورما.

ولإظهار جديتها في التصدي للانتهاكات، على الحكومة أن تتيح للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في بورما، توماس كوينتانا، كامل القدرة على التحقيق في الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف وأن تتحرك لمحاسبة الجناة. ولا بد من التحقيق بحياد مع المسؤولين عن الأمر بالانتهاكات ومن شاركوا فيها أثناء وبعد العنف الطائفي في ولاية أراكان، مع فرض إجراءات تأديبية عليهم أو ملاحقتهم قضائياً حسب اللزوم. وللحفاظ على سلامة المحتجزين، لا بد أن تكشف الحكومة فوراً عن المعلومات الخاصة بهم للمقرر الخاص، بشأن الأعداد الكبيرة من الروهينغيا، حسب التقارير، الذين ما زالوا رهن الحبس بمعزل عن العالم الخارجي.

للتصدي للانتهاكات المزمنة والممنهجة في ولاية أراكان وغيرها من المناطق، على الحكومة أن تدعو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لأن يفتح مقراً في بورما له كامل صلاحيات المراقبة والحماية، بما في ذلك القدرة على فتح وتشغيل مقار فرعية في ولاية أراكان ومناطق بورما الأخرى. على الحكومة أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية البورمية والدولية، ومع هيئات الأمم المتحدة، على الوفاء بالاحتياجات الإنسانية العاجلة للروهينغيا والأراكان والمسلمين غير الروهينغيا، مع السماح بوصول المساعدات الإنسانية بلا إعاقة إلى السكان المتأثرين والتصدي للتهديدات القائمة لسلامة وأمن المنظمات الإنسانية. وعلى المدى المتوسط، على السلطات أن تتعاون مع النازحين للعثور على حلول تحترم حقهم في العودة إلى ديارهم والعيش في أمان. وإذا لزم الأمر، لا بد أن توفر الحكومة لمن دُمرت بيوتهم وممتلكاتهم حلول بديلة، وأن تصيغ استراتيجية شاملة لوقف العنف وتعزيز جهود المصالحة بين السكان المحليين بعضهم البعض.

على الحكومة أن تعدل سريعاً من الأحكام التمييزية في قانون الجنسية لعام 1982 بحيث يُعامل الروهينغيا على قدم المساواة بأعضاء الجماعات الإثنية الثمانية الأخرى المذكورة في قانون الجنسية، وكذلك الجماعات الإثنية التي لم تُذكر ويحميها القانون ويُعاملون كمواطنين. ولا بد من مراجعة أو إلغاء جميع القوانين والسياسات والممارسات التمييزية.

ينبغي على الحكومة البورمية أيضاً مواجهة التحيزات والعداوة العميقة في أروقة الحكومة وفي المجتمع بشكل عام، والتي تتجسد في التمييز والعنف ضد الروهينغيا. عليها أن تبدأ حملة موسعة للتوعية والدعوة للتسامح وعدم التمييز. وبشكل

محدد، على الحكومة أن توضح أن الروهينغيا أحد الجماعات الإثنية الكثيرة التي تشكل الأمة البورمية، وأن تنمية البلاد تتوقف على إنهاء هذه الحلقة المفرغة من التمييز القائمة منذ زمن طويل.

وقد توصل العديد من الأراكان والروهينغيا إلى نتيجة مفادها أن اندلاع العنف الطائفي والانتهاكات التي تلتها كان من الممكن تفاديه. هناك رجل من الأراكان يبلغ من العمر 29 عاماً ورجل من الروهينغيا أكبر سناً عبّرا عن لسان حال السكان عندما قال كل منهما لـ هيومن رايتس ووتش على انفراد، بنفس الكلمات: "كان بإمكان الحكومة وقف ما حدث". لم يتأخر الوقت على تحرك الحكومة بشكل فعال من أجل إنهاء التباين بين الواقع وخطاب الإصلاح الديمقراطي السائد. أي إخفاق في هذا الجهد هو ضمان لا محالة لاستمرار إراقة الدماء والانتهاكات في المستقبل.

وينبغي على حكومة بنغلاديش أن تعيد النظر في سياسة رفض توفير الملاذ الآمن لطالبي اللجوء من الروهينغيا. عليها أن تقبل عروض المساعدة الإنسانية التي تقدم بها بالفعل مانحين، وأن تطالب بالمزيد من هذه العروض بمساعدتها في توفير اللجوء للروهينغيا. عليها أن تقبل بعروض إعادة التوطين المحدودة للروهينغيا المتواجدين بالفعل في مخيماتها وأن تطالب بالمزيد منها. لكن لا يمكنها أن تدّعي أنها حكومة تحترم الحقوق أن تراعي القانون الدولي، كما قال وزير الخارجية البنغلاديشي في يونيو/حزيران أمام البرلمان، إن كانت تعيد من يواجهون خطر الموت إلى البحر وليس معهم ما هو أكثر من زجاجة من الماء.

لن يحدث أي من هذه الأمور إذا لم يلتفت المجتمع الدولي للأزمة بقدر كبير من الإحساس بضرورة التحرك العاجل. إذا كانت هذه الأحداث قد وقعت قبل عام أو اثنين، قبل بدء عملية الإصلاح في بورما، كانت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والأمم المتحدة وأطراف أخرى، لتقوم بإدانة الحكومة البورمية بأقوى العبارات. إخفاق الحكومة في منع العنف وبعد ذلك التورط في انتهاكات جسيمة كان سيؤري على أنه دليل إضافي على الحاجة لإصلاح شامل للحكومة وقوات الأمن. لكن الآن، بعد الحماس والانشغال بانفتاح بورما على الديمقراطية والمحادثات مع الجماعات الإثنية المسلحة، وفرصة زيادة التبادل التجاري والاستثمار في بورما لدرجة كبيرة، فإن الكثير من دول العالم تقدمت برد ضعيف في أحسن الأحوال.

لقد قادت الولايات المتحدة جهود إسقاط العديد من العقوبات وشجعت على فتح المجال للاستثمارات، بل وأعلنت في 11 يوليو/تموز إنها ستضع حداً للعقوبات الأساسية المفروضة على الاستثمار أثناء وصول الأزمة في ولاية أراكان إلى ذروتها. على الولايات المتحدة والدول الأخرى مسؤولية إرسال إشارات واضحة للسلطات في بورما، بأن القمع العنيف للروهينغيا وغيرهم من الأقليات المستضعفة لن يمر بلا رفض وأنه ضار بالعلاقات مع الحكومة البورمية. طريقة رد الحكومة البورمية على الأزمة واستمرارها في اضطهاد والتمييز لابد أن يكون ثمنها هذه العلاقات بدول العالم. لابد أن يقول زعماء الدول هذه الرسالة بأوضح العبارات وأشدّها جلاءً.